بمر دحصول المعنى فهو حاصل في الحال وان اريد ما يترتب
عليه النجاة والثمرات فهو في مشيئة الله تعالى ولا قطع بحصوله
في الحال حتى يقطع بالحصول اراد الاول ومن فوض الى المشيئة
اراد الثاني قوله ملاذ الكافر اي ما التذ به الكافر من متاع
الدنيا لا يخفى ان هذا ليس استدراجا على الملاذ تجوز قوله
استدراج معناه في الاصل طلب التدرج وهو التنقل في
الدرجات ثم استعمل في مطلق التنقل واريد هاهنا تنقل
الكافر فيما يتاكد به استحقاقه العذاب حيث تمادى في كفره مع
وصول النعم اليه فهي نقم في صورة نعم فسماها الاشاعرة نقما
نظرا الى حقيقتها والمعتزلة نعما نظرا الى صورتها قوله وامام
الحرمين اي في الشامل والاقتصاد رجع منه في المدارك كما نقله عنه
الامدي وغيره قوله لا وجودية بالوجود الخارجي اي بالنسبة
اليه اذ لو وجدت لحصلت في محالها ولو حصلت في محالها
لوجد حصولها في محالها ايضا لانه من الامور النسبية والغرض
وجودها فيلزم ان يكون للحصول محل اخر وللحصول حصول
اخر وهلم جرا فيلزم التسلسل وهو محال واستثنى منها
جمهور المتكلمين الاين فقالوا بوجوده وسموه كونا وجعلوا
انواعه اربعة الحركة والسكون والاجتماع والافتراق وقد
بينتها مع بيان الحصر فيها في شرح الطوالع قوله وهي
تسعة هي من جملة المقولات العشر والثلاثة الباقية الجوهر
والكم والكيف ومنهم من عدها تسعة باسقاط الجوهر
وقد بينتها في الشرح المذكور قوله كما تقدم اي من الكلام
على قوله ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض اختصاص النعت

بالمنعوت

بالمنعوت قد يعبر عنه بالاختصاص الناعت وهو ان يختص شيء
باخر اختصاصا يصير به ذلك الشيء نعتا للاخر والاخر منعوتا
له ويسمى الاول حالا والاخر محلا له كاختصاص السواد
او الحمرة لا كاختصاص الجسم بمكان وهذا في غير صفات الله
تعالى من الممكنات اما صفاته تعالى فليست اعراضا ولا يقال
فيها انها حالة بالذات ولا ان الذات محل لها قوله هما
عرضان للجسم اي بعد تسليم انهما وجوديان قوله اي انه اي الجسم
وقوله لا تتخلل فاعل يعرض اي ان الجسم يعرض له عدم تخلل الحركة في
الجسم بسكنات في السرعة او يعرض له تخللها في البطؤ وان لم
تشاهدها فافهم كلامه ان السرعة والبطؤ ليسا بعرضين زائدين
على الحركة وهو كذلك لكنه يقتضي ان الحركة السريعة لا سكنات فيها
كما تقرر وهو مخالف لقول السعد التفتازاني الحركة امر ممتد
يتخلله سكنات اقل او اكثر باعتبارها تسمى الحركة بامر ممتد متصل
سريعة او بطيئة قوله الا الحركة والزمان اي والاصوات قوله وقال
قدما المتكلمين كذا وقع في المواقف واعترض بان المشهور وهو
الصحيح انه قول قدماء الفلاسفة قوله مما يتعلق بطرفين اي من
الاضافات كالجوار والاخوة قوله وهما اعم من الضدين اي بناء
على تفسيرهما بانهما موجودان لا يشتركان في جميع الصفات
النفسية اي سواء امتنع اجتماعهما لذاتيهما في محل من جهة ولحظة
وهما الضدان اولا واما على تفسيرهما بانهما لا يشتركان في ذلك
ولا يمتنع اجتماعهما في محل من جهة ولحظة فلا يتم ذلك لخروج الضد
كالمثلين بذلك فانه لا تقابل بينهما والصفات النفسية هي التي بين
لا تحتاج في وصف الشيء بها الى تعقل امر زائد عليه كالحقيقة